

تحرك عاجل

المملكة العربية السعودية: أفرجوا عن المصريين النوبيين العشرة

من المقرر أن يمثل عشرة رجال مصريين ينتمون إلى العرقية النوبية للمرة الأولى في جلسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021؛ إذ تحتجزهم السلطات السعودية من دون أي تهمة منذ 14 يوليو/تموز 2020، على خلفية التخطيط لتنظيم فعالية اجتماعية سلمية. وثمة رجلان مُسنان على الأقل من بين هؤلاء ويعانيان من أمراض واعتلالات صحية. وتحت مظلة العفو الدولية السلطات السعودية على الإفراج عن جميعهم على الفور.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض،

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

جلالة الملك سلمان،

تحية طيبة وبعد ...

من المقرر أن يمثل **10 رجال مصريين نوبيين** للمرة الأولى في جلسة أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة، في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وذلك بعد احتجازهم لحوالي 16 شهرًا من دون توجيه أي تهمة إليهم؛ فقد اعتقلتهم المديرية العامة للمباحث (المباحث) في 14 يوليو/تموز 2020، على خلفية فعالية ثقافية كانوا يخططون لتنظيمها في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019، احتفالاً بذكرى حرب 6 أكتوبر/تشرين الأول 1973.

ووفقًا لما قاله أحد أقرباء المُحتجزين، اعتُقل الرجال في صباح يوم الفعالية في بادئ الأمر؛ ثم استجوبهم مسؤولو الأمن السعوديون بشأن الفعالية، مُتهمين إياهم، تحديدًا، بعدم وضع صورة الرئيس المصري المشير عبد الفتاح السيسي في ملصق الإعلان عن الفعالية، وقادة آخرين بالجيش المصري. وأوضح الرجال المُحتجزون أن الفعالية ليست ذات طابع سياسي، بل مُنظمة خصيصًا للاحتفال بالجنود النوبيين الذين شاركوا في تلك الحرب. وبعد احتجازهم لمدة شهرين من دون تهمة، أُفرج عنهم في 25 ديسمبر/كانون الأول 2019، مع منعهم من السفر إلى حين استكمال القضية. وفي 14 يوليو/تموز 2020، اعتُقل الرجال العشرة مُجددًا واحتُجزوا بسجن الحائر في الرياض، العاصمة السعودية. وبعدئذ، نُقلوا في أبريل/نيسان 2021 إلى سجن عسير بمدينة أبها، حيث مُنعوا من الاستعانة بأي محامين من اختيارهم، وعيّنت السلطات محامين لهم بدلاً من ذلك، واستمر احتجازهم من دون أي تهمة. وحتى اليوم، لم تُقدم القنصلية المصرية في الرياض أي مساعدة قنصلية ولا أتاحت السُّبل التي تُمكنهم من التمتع بحقوق الرعايا المُحتجزين، على الرغم من مناقشات أسرهم المتكررة باتخاذ أي إجراء حيال ذويهم. وبدلاً من ذلك، أصدرت القنصلية بيانًا في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2020 تُؤيد فيه احتجازهم.

وصرَّح أحد أقرباء النوبيين المُحتجزين لمنظمة العفو الدولية بما يلي: "بعض المُحتجزين رجال مُسنون، ويعانون من أمراض مثل السكري والغنغرينا ومشكلات بالقلب والأوعية الدموية؛ ولما يُسمح لهم بالاتصال بأسرهم، ويخشون الحديث عبر الهاتف بسبب المراقبة".

ونحث جلاتكم على الإفراج عن الرجال العشرة كافةً على الفور، إذ أنهم لم يُحتجزوا سوى لممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. وإلى حين الإفراج عنهم، ندعوكم إلى العمل على توفير الرعاية الطبية الكاملة، وإتاحة الفرصة لهم للاستعانة بمحامين من اختيارهم، والسماح لهم بالاتصال على نحو منتظم بأسرهم. وإضافة إلى ذلك، نحث جلاتكم على حماية الأقليات من جميع الهويات العرقية والثقافية

واللغوية، ومنحهم الحق الأساسي في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها
في المملكة العربية السعودية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

يُمثل النوبيون أقلية عرقية في مصر والسودان، وقد تعرّضوا على مدى التاريخ للتمييز والتميز على أساس هويتهم الثقافية والعرقية واللغوية؛ ففي عام 1964، تعرّض الآلاف من النوبيين للنزوح القسري من منازلهم بجنوب مصر على أيدي حكومة البلاد، لبناء السد العالي بأسوان، والذي تسبب في إغراق العديد من القرى النوبية، ما أفضى إلى مزيد من النزوح. واستقر النوبيون النازحون مُجددًا في مناطق أخرى، وهاجر العديد منهم إلى بلدان الخليج العربي، بما فيها المملكة العربية السعودية، بحثًا عن العمل. ولكي يحافظوا على ثقافتهم وتراثهم، أسّس النوبيون المغتربون جمعيات ثقافية واجتماعية في الشتات. وعلى مدى عقود، عملت الجمعيات النوبية بصورة طبيعية في المملكة السعودية، وانصبّ تركيزها على الأنشطة الثقافية والاجتماعية فقط بعيدًا تمامًا عن السياسة.

ومنذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، تسارع زخم مُطالبات النوبيين بالعودة إلى أراضي أجدادهم والتعويض عما حلّ بهم. ونصّت المادة 236 من الدستور المصري الصادر في 2014، للمرة الأولى، على تنفيذ خطة تنمية شاملة للمناطق المُهمّشة، بما بينها النوبة، بمشاركة المجتمعات المحلية، من أجل الحفاظ على تراثها. وفي هذا الصدد، تشكّل تحالف يضم 40 جمعية نوبية بالرياض في مطلع 2020، لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الالتزام بالمادة 236 والسماح للنوبيين بالعودة إلى موطنهم. وبعد تأسيس التحالف، اعتقلت السلطات السعودية الرجال العشرة واحتجزتهم في صباح يوم الفعالية السنوية المزمع إقامتها احتفالاً بذكرى الجنود النوبيين الذين خاضوا حرب 6 أكتوبر/تشرين الأول 1973. وكانت الفعالية تُنظّم في الأعوام الماضية بالمملكة العربية السعودية، من دون أي إجراءات انتقامية ضد مجتمع النوبيين.

والرجال المصريون النوبيون العشرة الذين احتُجزوا هم عادل إبراهيم فقير (رئيس الجالية النوبية في الرياض ويبلغ من العمر 65 عامًا)، والدكتور فرج الله أحمد يوسف (رئيس الجالية النوبية السابق في الرياض)، وجمال عبد الله مصري (رئيس جمعية قرية دهميت النوبية بالرياض)، ومحمد فتح الله جمعة (37 عامًا)، وسيد هاشم شاطر، وعلي جمعة علي بحر (37 عامًا)، وصالح جمعة أحمد، وعبد السلام جمعة علي بحر (43 عامًا)، وعبد الله جمعة علي، ووائل أحمد حسن إسحق (عضو بجمعية قرية توماس النوبية والبالغ من العمر 53 عامًا).

وفي 2017، اعتقلت السلطات المصرية 25 ناشطاً نوبياً، بعدما فضّت الشرطة احتجاجهم السلمي بالعنف بمحافظة أسوان في 3 سبتمبر/أيلول 2017. وأفرج عنهم لاحقاً وأسقطت جميع التهم الموجهة إليهم، إلا أن [جمال سرور](#)، أحد الناشطين، تُوفي خلال احتجازه. ووثقت منظمة العفو الدولية المضايقات المستمرة التي يتعرّض لها نشطاء الحقوق النوبيين، والتي يمارسها بحقهم قطاع الأمن الوطني، وشملت استدعاءهم للاستجواب القسري من دون صدور أي أوامر قضائية في 2021.

وعلى صعيد المملكة العربية السعودية، اعتادت المحكمة الجزائية المتخصصة على عقد محاكمات فادحة الجور، كما يجري تقييمها، وتنتهي بأحكام قاسية، تتضمن أحكاماً تتراوح بين السجن حتى 20 عاماً يتبعه منع من السفر لمدة مماثلة، وبين الإعدام؛ ولطالما اعتُبرت هذه المحكمة أداة ذات أغراض سياسية [لقمع المعارضين](#).

وفي السياق ذاته، [تدعو](#) منظمة العفو الدولية السلطات السعودية إلى أن تُفرج على الفور ومن دون أي شرط أو قيد عن جميع سجناء الرأي الذين احتُجزوا إما لمجرد مطالبتهم سلمياً بإجراء إصلاحات أو احتفالهم بتراتهم. ويتضمن هؤلاء السجناء، إلى جانب النوبيين العشرة، [محمد البجادي](#)، أحد الأعضاء المؤسسين لـ "جمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية" (حسم) والمدافع البارز عن حقوق الإنسان، [والشيخ سلمان العودة](#)، رجل الدين الإصلاحية الذي يواجه حكماً بالإعدام، بسبب تعبيره عن رأيه عبر "تويتر".

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 4 يناير/كانون الثاني 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عادل إبراهيم فقير، والدكتور فرج الله أحمد يوسف، وجمال عبد الله مصري، ومحمد فتح الله جمعة، وسيد هاشم شاطر، وعلي جمعة علي بحر، وصالح جمعة أحمد، وعبد السلام جمعة علي بحر، وعبد الله جمعة علي، ووائل أحمد حسن إسحق (جميعهم ذكور - صيغ المذكر)